



جامعة الموصل: ملحمة الصمود.. من دمار الإرهاب إلى آفاق العالمية

أ. د. وحيد محمود الابراهيمي

رئيس جامعة الموصل

المقدمة:

صرح يتحدى الزمن

في قلب العراق العظيم، حيث تتدفق دجلة حاملةً في ضفافها عبق الحضارات، تقف جامعة الموصل شامخة كصرح أكاديمي عريق، تروي بجدرانها المحروقة قصةً من أروع قصص الصمود في تاريخ التعليم العالي. فهذه الجامعة التي أسست عام ١٩٦٧ لم تكن مجرد مؤسسة تعليمية، بل كانت ولا تزال منارةً للعلم تشع بنور المعرفة في سماء الوطن.

لقد كتبت جامعة الموصل بأحرف من ذهب سفرًا خالدًا في سجل الأبطال، حيث تحولت من أنقاض الدمار إلى قمة المجد الأكاديمي في زمن قياسي، لتصبح نموذجاً يُحتذى في تحدي المستحيل. فبعد أن كانت ضحيةً للهمجية الداعشية التي أرادت طمس هوية العراق الفكرية، ها هي اليوم ترفع راية الانتصار للعقل على التخلف، وللحضارة على التوحش.

الفصل الأول: من رحم المعاناة.. ولادة جديدة

لقد شهدت الجامعة أقسى محنها عندما اجتاحت عصابات الظلام مدينة الموصل عام ٢٠١٤، فحولت قاعات الدرس إلى خرائب، والمكتبات إلى رماد، والمختبرات إلى أطلال. كانت الخسارة فادحةً لا تُقدّر بثمن، فبين عشية وضحاها، اختفت كنوز علمية جمعتها الأجيال على مدى نصف قرن.

لكن المفاجأة كانت، ففي اللحظة التي ظنّ فيها العالم أن الجامعة ستنزوي إلى غير رجعة، بدأت ملحمة البناء الأكبر. لقد تحول اليأس إلى أمل، والدمار إلى تحدٍّ، والفقدان إلى إرادة صلبة. فبينما كانت الحسابات الرياضية تشير إلى حاجة الجامعة إلى ٤٧ عاماً أخرى لتعود كما كانت، إذا بأبناء الجامعة يكتبون معجزة العصر، فيعيدون إعمار ٩٥٪ من المنشآت في سنواتٍ قلائل.

لقد كانت عملية إعادة الإعمار معجزةً حقيقية تجلت فيها أسمى معاني الوطنية. فالأستاذ الذي رأى مكتبته تحترق، عاد ليبنى مكتبةً أرقى. والطالب الذي شاهد معاملته تنهب، ساهم في تجهيز مختبرات أحدث. والعامل الذي تألم لرؤية جدران كليته تتداعى، عمل بجِدٍ ليرفعها أجمل مما كانت.

الفصل الثاني: نهضة شاملة.. من الترميم إلى التميز

لم تكن عملية إعادة الإعمار مجرد ردٍّ على الدمار، بل كانت قفزةً نوعية نحو آفاقٍ أرحب. فقد تحولت الجامعة من مرحلة "إصلاح ما تم إفساده" إلى مرحلة "بناء ما لم يُبنَ من قبل".

في الجانب الأكاديمي، شهدت الجامعة:

- تطويراً شاملاً للمناهج الدراسية لمواكبة أحدث المعايير العالمية
- إنشاء مراكز بحثية متخصصة في التقنيات الحديثة
- تعزيز التعاون الدولي عبر شراكات مع جامعات مرموقة مثل هارفارد وأكسفورد :

أما في البنية التحتية، فقد تم:

- بناء مكتبة رقمية تضاهي مثيلاتها في أرقى الجامعات.
- تجهيز معامل ذكية بتقنيات الواقع الافتراضي.

- إنشاء مدينة رياضية متكاملة لطلبة الجامعة.
- ولم يقتصر التميز على الجوانب المادية، بل تجاوزها إلى إنجازات نوعية مثل:

- تصنيفها ضمن أفضل الجامعات العربية.
- حصول باحثيها على براءات اختراع دولية.
- تفوق طلبتها في المسابقات العلمية العالمية.

الفصل الثالث: رؤية مستقبلية.. نحو القمة

اليوم تخطو جامعة الموصل بثبات نحو آفاقٍ أرحب، وهي تضع نصب عينيها أهدافاً استراتيجية طموحة..

- أولاً: التصنيف العالمي
- تسعى الجامعة إلى دخول قائمة أفضل ٥٠ جامعة عالمياً عبر:
- تعزيز البحث العلمي المنشور في مجلات مصنفة.
- جذب الكفاءات العلمية الدولية.
- زيادة برامج التبادل الطلابي.
- ثانياً: ريادة الابتكار
- تعمل على تأسيس:
- حاضنات تقنية لدعم المشاريع الريادية.
- مسرعات أعمال لطلبة الدراسات العليا.
- صناديق استثمارية لدعم الاختراعات.



■ ثالثاً: خدمة المجتمع

- من خلال:
- برامج استشارية للمؤسسات الحكومية
- مبادرات تنموية لتنشيط الاقتصاد المحلي
- مشاريع توعوية لمواجهة التطرف الفكري

الخاتمة:

إرثُ خالدٍ وأملٌ متجدد

ها هي جامعة الموصل تكتب فصلاً جديداً من فصول المجد، لتثبت للعالم أن الحضارات لا تُقتلع من جذورها، وأن الأمم التي تمتلك إرثاً علمياً عريقاً لا يمكن أن تموت. لقد تحولت معاناة الأمس إلى مصدر إلهام للغد، وها هي اليوم تنتقل من مرحلة النهوض إلى مرحلة الريادة.

فكما خرجت الحضارة من رحم بلاد الرافدين قبل آلاف السنين، ها هي جامعة الموصل تخرج من رحم المحنة بحلة جديدة، لتحمل مرة أخرى مشعل الحضارة وتضيء به درب الأمة. إنها قصة انتصار الإرادة على اليأس، والعلم على الجهل، والحياة على الموت.

وتبقى جامعة الموصل -وستبقى- شاهداً حياً على أن العراق على الرغم من كل المحن، قادراً على أن يلد من رماده كطائر الفينيق، ليعود أقوى مما كان، وأصلب مما توقع الأعداء، وأجمل مما حلم الأحبة.

فهنيئاً للعراق بجامعته العريقة، وهنيئاً لجامعة الموصل بأبنائها المخلصين، الذين جعلوا من حجارة الدمار سلماً يصعدون به إلى قمم المجد.



دور كليات العلوم السياسية العراقية في تحقيق اهداف الامم

المتحدة للتنمية المستدامة

أ.م.د. صهيب خالد جاسم الطائي

عميد كلية العلوم السياسية

تعد كلية العلوم السياسية كلية جذورها ممتدة لاختصاصات متعددة مثل (القانون الدولي، والتاريخ، والفكر السياسي، والاقتصاد السياسي، والاجتماع السياسي والتخطيط الاستراتيجي، والاعلام، لتشكل بمجموعها اختصاص العلوم السياسية الاختصاص الرئيس واللامع) هذا الاختصاص يجعل من الخريج او المتخصص فيه قادراً على ادارة السلطة والدولة وكيفية سير مجمل التفاعلات السياسية على المستوى الداخلي والمستوى الدولي، ومتفهم لطبيعة عمل القوى الفاعلة بعيداً عن السطحية التي يمكن ان نراها لدى بعض المتطفلين على هذا الاختصاص الدقيق.

وتزايدت أهمية هذا الدور في ظل التحديات السياسية والاقتصادية التي تواجهها العديد من الدول، اذ أصبح من الضروري أن تتكامل الأدوار بين مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والقطاع الأكاديمي. ومن هذا المنطلق، تبرز كلية العلوم السياسية كحلقة وصل أساسية بين المعرفة العلمية والمجتمع، تساهم في صياغة سياسات عامة مستنيرة، وتعزيز ثقافة المشاركة، وترسيخ ممارسات الحكم الرشيد.

ومنذ اطلاق الامم المتحدة برنامجها للتنمية المستدامة لغاية عام ٢٠٣٠ عام ٢٠١٥ اخذت على عاتقها كليات العلوم السياسية في العراق دورها الريادي



في ترجمة وتطبيق اهداف الامم المتحدة للتنمية المستدامة الـ ١٧ ضمن مشاريع المؤسسات الحاضنة لهذه الكليات وهي الجامعات الام.

صحيح ان اهداف التنمية المستدامة تتطلب جهودا دولية متكاملة وجهود دولة وميزانيات مالية مخصصة لتحقيق اهداف الامم المتحدة بشكل كلي في اطار الدولة، الا ان هذا لا يعني العجز والاستسلام؛ لذلك يتم توزيع هذه الاهداف كل حسب الاختصاص الدقيق لمؤسسات الدولة ووزاراتها لتحقيقها بالمجمل، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي هدفها الرئيس الذي تسعى الى تحقيقه هو التعليم الجيد ضمن اهداف التنمية المستدامة وبقية الاهداف تكون مساندة لهذا الهدف السامي هذا الهدف التي تعمل الدول بأجمعها على الاهتمام به؛ لأن هذا الهدف هو الذي يقود الدول نحو صناعة الهوية الوطنية والعلامة التجارية الخاصة بها ومن ثم الصعود في سلم السياسة الدولية.

ويأتي دور كليات العلوم السياسية لتحقيق هدف التعليم الجيد للأجيال الشابة وتدريبهم ليكون قادة المجتمع المحلي والوطني عبر تحقيق الاهداف الساندة للهدف الرئيس وهو التعليم الجيد عبر الاتي:

- تقديم دراسات ميدانية وابحاث علمية لكل هدف من اهداف التنمية المستدامة عبر الشروع برسم المشاريع الحقيقية وفق تشخيص الخل وطرح المعالجات. اذ تمثل البحوث العلمية أحد أبرز أوجه خدمة كليات العلوم السياسية للمجتمع. فالكليات لا تكتفي بتدريس النظريات، بل تقوم بإجراء دراسات ميدانية، وتحليلات استراتيجية، وتقديم أوراق سياسات لصناع القرار.
- توفير تعليم قائم على التفكير النقدي والتحليل: ما يساعد الطلبة على فهم القضايا العالمية والمحلية من منظور شامل.

- تشجيع مشاركة الشباب في الشأن العام عبر النشاطات الطلابية، المحاكاة السياسية، والمشاركة في المؤتمرات.
- تعزيز ثقافة الشفافية والمساءلة عبر تدريس مناهج مفاهيم الحوكمة، ومكافحة الفساد، وسيادة القانون.
- إعداد ملاكات قادرة على إدارة المؤسسات الحكومية، والمشاركة في صنع القرار بأسس علمية ومبادئ ديمقراطية.
- تحليل السياسات العامة وتقييمها ما يسمح بمساءلة السياسات غير الفعالة، واقتراح بدائل قائمة على الأدلة.
- بناء شراكات مع منظمات المجتمع المدني، لتبادل الخبرات والمعرفة وتصدير الشباب المتعلم لسوق العمل لاسيما منظمات المجتمع المدني والاحزاب السياسية احدى ركائز الحكم الديمقراطي، وهو ما نجده ان خريجي العلوم السياسية دائما يتصدرون قيادة مؤسسات المجتمع المدني وضمن ملاك التيارات والتجمعات السياسية.
- ترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان، والمواطنة، والتنمية وهو ما يخلق جيلاً واعياً قادراً على الإسهام في ادارة دولة حقيقية.
- تتيح فرصاً للطلبة للانخراط في برامج تدريبية وبحثية تسهم في إعدادهم ليكونوا عناصر فاعلة في تنفيذ خطط التنمية الوطنية.
- اقتراح سياسات بديلة تعزز العدالة الاجتماعية والمساواة بين الفئات.
- تمكين المرأة والفئات المهمشة عبر التعليم والأنشطة التوعوية، ومن ثم تبوء مواقع قيادية داخل مؤسسات الدولة.

- تعد منصة للحوار حول قضايا المساواة، وفضاءً أكاديمياً يناصر مبادئ حقوق الإنسان.
- دراسة سوق العمل وما يتطلبه من تخصصات واهتمامات عبر تشكيل المجالس الاستشارية الصناعية من مؤسسات حكومية وغير حكومية.



نبذ التطرف العنيف وتعزيز ثقافة التسامح لدى طلبة جامعة الموصل

أ.م.د. علي حسين ياسين

معاون العميد للشؤون الادارية

يعد ثقافة التسامح ركيزة في تحسين البنى الارتكازية للنظام السياسي وللمجتمع على حد سواء وخياراً استراتيجياً لتعزيز قيم الاعتراف والتعايش. فالمجتمع العراقي بطبيعته يضم تنوعاً وتمائزاً ثقافياً بين أبناء البلد الواحد وإن لم تكن هذه التباينات كبيرة إلا أن هنالك تبايناً في المذهب والديانة والقوميات وفي بعض اللهجات وتنوعاً في خلفيات الأفراد القبلية والعرقية .

فاذاً أهمية ثقافة التسامح تكمن في التأثير وإعادة الثقة والتوازن الاجتماعي في المجتمع وعدم التعصب للأفكار والثقافة الشخصية للفرد، ما يتطلب الحوار والتخاطب مع الآخر والحق في الاجتهاد والابداع وتنمية روح المواطنة بين الافراد وخلق وعي سالم بعيد عن مظاهر التخلف الاجتماعي الذي يركز على ترسخ مبادئ الحقد والكراهية، فثقافة التسامح تضمن القدرة على تنمية الثقافة الدينية والاجتماعية وتقوية العلاقة الاجتماعية من خلال مجالات عدة أهمها :

التسامح الديني ويقصد به قبول واحترام وتقبل المعتقدات الدينية والمذهبية والتسامح تجاه معتنقيها والاعتراف بحرية المرء في تبني أية ديانة أو مذهب وتظهر ضرورة هذا النوع من التسامح في الظروف التي تسيطر فيها حركة او سلطة دينية

معينة على المجتمع وتضطهد أصحاب المعتقدات الدينية أو المذهبية الأخرى .

التسامح الفكري والثقافي ويعد من المجالات الأساسية للتسامح والذي يشير الى احترام الآخر المختلف ثقافياً والاقرار بإمكانية التعايش في إطار التباين فلا داعي للصراع والاقتتال والتناحر ، فالتسامح الفكري والثقافي يقتضي أدبا للحوار والتخاطب وينفي التعصب للأفكار الشخصية ويقوم على الاعتراف بتعددية المواقف الفلسفية والفكرية الانسانية .

التسامح السياسي والاجتماعي ويقصد به قبول واحترام حقوق الآخرين السياسية والاجتماعية ويتحقق ذلك من خلال إعطاء حقوق متساوية للجميع كبشر يعيشون في دولة واحدة بصرف النظر عن معتقداتهم ودياناتهم المختلفة ويتم التعبير عن التسامح السياسي في إطار الحقوق والواجبات وفقاً لتصورات سياسية معقولة عن العدالة ، أي أن التعددية السياسية وتأصيل ثقافة سياسية قائمة على قبول الاختلاف في الرأي وجعلها حقاً طبيعياً لكل المواطنين والايمان بمبدأ التداول السلمي للسلطة.

الا أن تعزيز ثقافة التسامح التي تم الاشارة اليها أعلاه واجهت تحديات عدة منها:

١. التعصب القبلي: تختلف العصبية القبلية باختلاف نظام كل قبيلة التي تعتبر هي المكون الأساسي للمجتمعات العربية وتفرض نفوذها بقوة تقاليدها وعاداتها على كل أبنائها التي تربطهم وحدة الدم والنسب، أو الحلف والولاء.

٢. التعصب القومي: وهو الانتصار للقومية التي ينتسب إليها ، وتاريخ البشرية على امتداد أجياله طافح بحروب قد وقعت بسبب التعصب للهوية القومية.

٣. التعصب الديني أو الطائفي : هو تعصب لفرد ما أو جماعة لدين معين أو لمذهب معين، وهي إحدى صور التعصب الفكري الذي يحمل بين طياته نزعة الإقصاء الفكري ونفي حرية المعتقد والدين، ويهدد استقرار وتماسك وأمن المجتمعات ويرسخ القطيعة بين مختلف شرائح المجتمع الواحد أو المجتمعات المختلفة.

٤. التعصب الحزبي: وهو التعصب للفتة أو الحزب أو الجماعة التي ينتسب إليها الفرد والولاء والانتصار لها دون غيرها سواء بالحق أو الباطل.

أما إذا أرتبط التطرف بالعنف المادي أو التهديد بالعنف يتحول الى ارهاب فالتطرف دائماً في دائرة الفكر ، أما عندما يتحول الفكر المتطرف الى أنماط عنيفة من السلوك من اعتداءات على الحريات أو الممتلكات او الارواح أو تشكيل التنظيمات المسلحة التي تعمل في مواجهة المجتمع والدولة ، فهو عندئذ يتحول الى ارهاب فالتطرف لا يعاقب عليه القانون بينما الارهاب هو جريمة يعاقب عليها القانون فالتطرف هو انحراف عن الفكر الصحي . ويمكن ان يترك التطرف الفكري آثاراً سلبية كبيرة ، اذا لم يتم القضاء عليه ولعل أبرز هذه الآثار هي:

١. التطرف قد يجعل الشخص خارجاً عن الاستقامة مما يترك آثاراً نفسية كبيرة لان التطرف نفسه هو مرض يصاب به الفكر.
٢. ان التطرف الفكري لن يقف عند حدود الفكر بل ينعكس على السلوك في المجتمع وربما يؤدي الى العدوى والانتشار بين افراد المجتمع .
٣. الاثر السلبي على الامن المجتمعي اي ان الاساس في تشكيل النظام الاجتماعي قد يخل به المتطرف ، لأنه يستند الى معايير سلبية بحكم انحرافه.

إعادة النظر في السياسات العامة من أجل مستقبل مستدام

أ.م.د. خير الله سبهان عبدالله الجبوري

معاون العميد للشؤون العلمية

المقدمة:

لطالما عُرِفَت التنمية المستدامة بأنها النمو الاقتصادي، وتوسيع البنية التحتية، والرعاية الاجتماعية. لكن في عصر تغير المناخ، لم يعد هذا التعريف كافياً. فاضطراب المناخ ليس مجرد قضية بيئية، بل هو تحدٍّ سياسي وتنموي يُختبر أسس السياسات العامة. فإن ارتفاع مخاطر البحار يُهدد المدن الساحلية والجفاف يُزعزع الأمن الغذائي، ويُقوّض تغير المناخ أهداف التنمية بشكل مباشر. فهو يُوسّع فجوة التفاوت، ويُحفز الهجرة، ويُلقى بضغط غير مسبوق على مؤسسات الدولة. ولهذا لم يعد من الممكن للحكومات فصل التخطيط التنموي عن حوكمة المناخ.

أولاً: الضرورة السياسية

تتطلب التنمية المستدامة المستجيبة للمناخ دمج استراتيجيات التكيف والتخفيف في صميم السياسات العامة. وهذا يعني إعادة النظر في كيفية تخصيص الدول للموارد، وتصميم البنية التحتية، وتنظيم الصناعات. على سبيل المثال، يجب أن توازن سياسة الطاقة بين النمو الوطني والالتزامات بخفض الانبعاثات. ويجب أن يتنبأ التخطيط الحضري بالطقس المتطرف، مما يضمن قدرة الفئات السكانية الضعيفة على الصمود. والأهم من ذلك، يجب أن تكون السياسات شاملة. وغالباً يقع عبء تغير المناخ على عاتق المجتمعات المهمشة - المزارعون، والعمال، أو الأسر ذات الدخل المنخفض غير

القادرة على تحمل تكاليف الطاقة المستدامة. إن سياسات التنمية التي تتجاهل هذه التفاوتات تُخاطر بتعميق الانقسامات الاجتماعية وتأجيج عدم الاستقرار.

ومن منظور النظم السياسية، يُمثل التغيير "اختبار ضغط" لقدرة الدولة. فهناك حاجة إلى مؤسسات قوية لتنسيق التخطيط طويل الأجل، ولكن يجب أن تظل أيضاً قادرة على التكيف في مواجهة حالة عدم اليقين. فالسياسات التي تُعالج المخاوف البيئية الناجمة عن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي محكوم عليها بالفشل؛ بدلاً من ذلك، يُعد التنسيق بين القطاعات أمراً ضرورياً. ويُجبرنا تغير المناخ أيضاً على إعادة التفكير في الحوكمة بما يتجاوز حدود الدولة القومية. فالغازات والاحتباس الحراري لا تحترم الحدود، مما يجعل التعاون الدولي أمراً حيوياً. ومع ذلك، تبقى الحكومات والمجتمعات المحلية جهات فاعلة أساسية، لأنها غالباً ما تكون أول المستجيبين للأزمات المتعلقة بالمناخ.

ثانياً: تنمية الغد

في نهاية المطاف، يُجبرنا تغير المناخ على إعادة تعريف معنى "التنمية المستدامة". لم يعد من الممكن قياس النجاح بنمو الناتج المحلي الإجمالي أو البنية التحتية المنشأة فحسب، بل يجب قياسه بالمرونة: أي قدرة المجتمعات على امتصاص الصدمات، والتكيف مع التغير، والازدهار دون استنفاد قاعدتها البيئية. في ضوء ذلك، لا تُمثل التنمية الواعية للمناخ عبئاً، بل فرصة. فهي تدعو إلى الاستثمار في الطاقة المتجددة، والوظائف الخضراء، والزراعة المستدامة، والمدن الذكية مناخياً. إنها تُحوّل الخطاب من التوسع قصير الأجل إلى الاستدامة طويلة الأجل.

في الختام

يُبرز الترابط بين التنمية المستدامة وتغير المناخ تحوُّلاً جذرياً في كيفية تصوّر صانعي السياسات والباحثين والمجتمعات للتقدم. فالتنمية، التي كانت تُقاس في السابق أساساً بمؤشرات النمو الاقتصادي وتوسع البنية التحتية، لم يعد بالإمكان فصلها عن الاستدامة البيئية والمرونة الاجتماعية. ولا يقتصر تغير المناخ على كونه مُتغيّراً بيئياً فحسب، بل يُشكّل أيضاً قوةً هيكليةً تُشكّل الاستقرار السياسي، والشرعية المؤسسية، والعدالة التوزيعية. إن تجاهل هذا الواقع بمثابة تصميم سياساتٍ مصيرها الهشاشة والانحيار في نهاية المطاف.

في المقابل، يُتيح تبني سياسات تغير المناخ ضمن هيكل التنمية المستدامة مساراً نحو مرونة شاملة. وهذا يستلزم دمج التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره في استراتيجيات التنمية الوطنية، وتعزيز الحوكمة التشاركية التي تشمل المجتمعات المُستضعفة، ومواءمة أطر السياسات المحلية مع أجندات الاستدامة العالمية مثل اتفاقية باريس وأهداف التنمية المستدامة. فضلاً عن ذلك، يدعو هذا إلى إعادة تعريف النجاح بما يتجاوز الأداء الاقتصادي قصير الأجل، نحو رفاهية المجتمع وتوازن بيئي طويل الأجل.

ومن هذا المنطلق، يكمن مستقبل التنمية في قدرتها على استيعاب القيود البيئية مع تعزيز الإنصاف والعدالة في آن واحد. ويمكن لسياسات التنمية المستدامة التي تُدرك أن تغير المناخ يُمثل قيداً وفرصة في آن واحد؛ أن تُعيد توجيه الدول نحو مسارات مستدامة، مما يُعزز مرونة الأنظمة السياسية ويُعزز شرعية الحوكمة. ومن ثم، فإن التنمية الواعية بتغير المناخ ليست مجرد ضرورة بيئية، بل هي ضرورة سياسية تُحدد ما إذا كانت المجتمعات ستتكيف وتزدهر في القرن الحادي والعشرين أم ستتعثّر.

عن الاعتدال في الفهم والاستقامة في التفكير:

لهذا فالتطرف وكل ما ينجم عنه من اثار تخريبية للنفس البشرية بصورة عامة ، وعلى المنظومة الفكرية والاجتماعية قد يترك اثراً بالغاً على الكيانات والمسيرة الحضارية للأمم والشعوب لأنه يعرقل هذه المسيرة وربما يسبب في بيان قصورها.

وانطلاقاً لكل مما طرح لابد من توفير كل وسائل التحصين كلها لاسيما ان هناك وسائل اخرى ، والمتمثلة بتعزيز الخطاب بالعمل التطوعي والمشاركة المجتمعية ووضع خطط لفتح افاق جديدة للتعاون بين الطوائف وخلق روح التعاون ، ناهيك على تنمية روح القيادة الجماعية والثقة خدمة للصالح العام والتركيز على ثقافة التعددية والديمقراطية والتنوع والتعايش السلمي. فالطلبة في جامعة الموصل كالمجتمع يمتلكون قيماً ومعتقدات وسلوكيات يؤمنون بها وتشكل جزءاً من مفهوم الذات لديهم . وبما أن كان التعصب هو التعلق الرهيب بالحقيقة التي يؤمنون بها هنا كان لجامعة الموصل الريادة في نشر التسامح من خلال تبني العديد من النشاطات والندوات العلمية فضلاً عن الدور الذي مارسته من خلال كرسي اليونسكو الذي حازت عليه لتعلن تعزيز ثقافة التسامح وانشاء مؤسسات تعليمية فعالة من خلال تطوير التكامل والاهداف المشتركة بين مؤسسات التعليم العالي وتحويل جامعة الموصل الى منارة للحوار الحر ونبذ التطرف العنيف والاستعداد الفكري والنفسي للاعتراف بالآخرين وتقبل معتقداتهم.

دور الأستاذ الجامعي في الحد من التطرف الفكري داخل المؤسسات

التعليمية

م.د. أحمد فارس إدريس

كلية الحقوق - جامعة الموصل

المقدمة:

يُعدّ التطرف الفكري من أخطر التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، إذ يهدد الأمن القانوني والسلم الاجتماعي من خلال نشر ثقافة الإقصاء والتحريض على العنف. وتبرز خطورته داخل المؤسسات التعليمية التي تشكل بيئة لتكوين العقول وصياغة الهوية الفكرية للشباب.

وفي هذا الإطار، يقع على عاتق الأستاذ الجامعي دور (محموري) لا يقتصر على نقل المعرفة القانونية، بل يمتد إلى غرس قيم الوسطية والتسامح وتعزيز ثقافة الحوار.

كما أن دوره يسهم في تفعيل الالتزامات الدستورية والتشريعية والدولية المتعلقة بمكافحة التطرف، بما يجعل الجامعة حصناً منيعاً ضد الأفكار المتشددة وأداة لنشر الوعي القانوني والمجتمعي.

ويمثل الأستاذ الجامعي حجر الزاوية في العملية التعليمية، ليس فقط من حيث نقل المعرفة القانونية والعلمية، وإنما أيضاً في بناء شخصية الطالب وإكسابه القيم الأخلاقية والإنسانية.

ومع ما يشهده العالم من تزايد مظاهر التطرف الفكري والإيديولوجي، أصبحت المؤسسات التعليمية، وبخاصة الجامعات، ساحة أساسية لتعزيز

الفكر المعتدل وحماية الطلبة من الانجرار وراء الأفكار الهدامة التي تهدد السلم الاجتماعي والأمن القانوني.

أولاً: الإطار القانوني لمكافحة التطرف الفكري الأساس الدستوري

- المادة (٣٨) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ كفلت حرية التعبير عن الرأي، لكنها قيدتها بعدم المساس بالنظام العام والآداب.
- المادة (٧) من الدستور حظرت كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو التكفير أو الإرهاب.

الالتزامات الدولية

- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ١٩٦٦، المادة (٢٠) تحظر أي دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف.
- اتفاقية مكافحة التمييز في التعليم ١٩٦٠ الصادرة عن اليونسكو، التي أكدت على نشر قيم التسامح وعدم التمييز في المؤسسات التعليمية.
- خطة عمل الرباط ٢٠١٢ بشأن حظر الدعوة إلى الكراهية، التي توازن بين حرية التعبير ومنع التحريض على التطرف.

التشريعات الوطنية

- قانون مكافحة الإرهاب رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٥ الذي جرم الأفعال ذات الطبيعة الإرهابية والفكر المحرض عليها.

- قانون انضباط الطلبة في مؤسسات التعليم العالي رقم (١٦٠) لسنة ٢٠٠٧ وتعديلاته، الذي ألزم الطلبة بعدم المساس بالقيم الوطنية وعدم الترويج للأفكار المتطرفة داخل الحرم الجامعي.

ثانياً: الأستاذ الجامعي كضامن للوسطية الفكرية

- التنشئة الفكرية السليمة: عبر تقديم مناهج قانونية رصينة تركز على قيم حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والتعددية الثقافية.
- النموذج الأخلاقي: يمثل الأستاذ الجامعي قدوة لطلبته في الاعتدال والتوازن واحترام الاختلاف.
- نشر ثقافة الحوار: تشجيع الطلبة على النقاش العلمي، وتدريبهم على قبول الرأي الآخر بعيداً عن التعصب والانغلاق.

ثالثاً: الوسائل العملية للحد من التطرف داخل الجامعات

- الأنشطة العلمية والثقافية: تنظيم ندوات، ورش عمل، ومؤتمرات طلابية حول قيم السلام والتعايش.
- الإرشاد الأكاديمي: متابعة الطلبة الذين تظهر عليهم بوادر الانعزال أو التمسك بخطاب متشدد، وتوجيههم بالحوار.
- التعاون المؤسسي: تنسيق الجهود بين الأستاذ الجامعي والعمادات واللجان القانونية لضمان بيئة جامعية آمنة وخالية من الفكر المتطرف.
- التربية القانونية: توعية الطلبة بالمسؤولية الجنائية المترتبة على التحريض أو المشاركة في أنشطة متطرفة.

رابعاً: التحديات والمعوقات

- نقص الوعي لدى بعض الطلبة بخطورة التطرف الفكري.
- ضعف المناهج التربوية التي تركز على الجوانب المعرفية دون القيمية
- تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الأفكار المتشددة بسرعة.

الخاتمة

يؤدي الأستاذ الجامعي دوراً محورياً في بناء المنظومة القيمية والمعرفية داخل المجتمع، إذ لا يقتصر عطاؤه على الجانب التعليمي ونقل المعارف الأكاديمية فحسب، بل يمتد ليشمل تنمية شخصية الطالب وصياغة وعيه الفكري والاجتماعي.

فالأستاذ الجامعي هو أحد أهم الحلقات في عملية التنشئة الفكرية السليمة، يغرس قيم سيادة القانون، ويعزز مبادئ العدالة، ويرسخ احترام حقوق الإنسان، ويشجع على تبني الوسطية الفكرية القائمة على الحوار والانفتاح والاعتدال.

إن مسؤوليته لا تتوقف عند حدود القاعة الدراسية، بل تتجاوزها لتصبح مسؤولية مجتمعية واسعة، تتمثل في حماية العقول الشابة من الانجراف نحو الأفكار المتطرفة، أو الوقوع فريسة لخطابات التعصب والعنف.

كما أن الأستاذ الجامعي يمثل قدوة لطلبته في منهج التفكير النقدي، وفي قدرته على إدارة النقاشات والخلافات بروح عقلانية هادئة، مما يعزز لدى الجيل الجديد قيم المواطنة الفاعلة والالتزام بالسلوك المسؤول.

ومن هنا، فإن تفعيل دوره من خلال توفير بيئة أكاديمية داعمة، وتمكينه من أدوات البحث العلمي والتواصل الفعال، يشكل ضماناً أساسية لتحقيق

الأمن الفكري داخل المؤسسات التعليمية، ويعزز فرص بناء مجتمع مدني متماسك يقوم على التعددية والتنوع.
وهكذا يسهم التعليم العالي في إعداد جيل يمتلك الوعي القانوني والفكري القادر على مواجهة تحديات التطرف، والمشاركة في ترسيخ السلم الاجتماعي، وبناء مستقبل تسوده العدالة والاستقرار.

